في الصور السبع الباقية ويجرى فيه لبعضهم
ابدال المكسور بعد ضم والمضموم بعد كسر في وجه
الابدال بحركة ما قبله كما تقدم فصل روى
سليم عن حمزة انه كان يتبع في الوقف على الهمز
خط المصحف اى انه اذا خفف الهمز في الوقف
راعى في ذلك التخفيف ما وافق خط المصحف
العثماني الجمع على اتباعه دون ما خالفه وذلك
بشرط ان يصح وجهه في العربية وان كان ما
خالفه اقيس وقد اخذ قوم من المغاربة
بهذا النوع من التخفيف كالحافظ ابي عمرو الداني
وشيخه فارس بن احمد ومكي وابن شريح والقاضي
ومن تبعهم من المتاخرين وهذا هو المشهور عندهم
بالتخفيف الرسمي ولا يظهر فائدة هذا التخفيف
الا فيما اذا خالف فيه الرسم القياسي ففي قوله اذا ما
وشيئا يجوز فيه الوقف بياء واحدة مشددة
على الرسم وكذلك تؤوى وتؤيه بواو مشددة
وكذلك يجوز عند بعضهم رؤيا في مضموم الراء
حيث وقع وكذلك يجوز الوقف على النشأة بالف
من اجل كتابته كذلك وعلى هزؤا وكفؤا بالواو
وكذلك موئلا بالياء وكذلك يوقف على يعبؤا
واتوكؤا وتفيؤا وينشؤا وما كتب كذلك بالواو

وكذ

وكذا على شركؤا في الانعام والشورى والبلوء
في الصافات ويشؤا وفي هود والضعفؤا
في ابراهيم وما كان مثله بالواو ويوقف على
نبأ في المرسلين في الانعام بالياء وكذلك يوقف
على يستهزؤن ومتكؤن وقل استهزؤا
بواو واحدة بالحذف مع ضم ما قبلها وكذا يوقف
على خاسئين وخاطئين ومستهزئين بياء واحدة
بالحذف وكل هذا له وجه في العربية وصح النص
فيه عن اهل الاداء وقد اطلق بعض المتاخرين
التخفيف الرسمي فاجاز الوقف بالالف على كل ما
كتب بالالف وبالياء على كل ما كتب بالياء وبالواو
على كل ما كتب بالواو وبالحذف على كل ما كتب بالحذف
من غير نظر الى صحته لغة ولا سندا فاجازوا
في نحو سالت سالت وكانه واخاه وانا وهنا
وهنا واسرائل والملائكة واولئك وخائفين
وبئس وشركاؤكم وشفعاؤنا وهؤلاء وبئسكم
ويكلؤكم وكذلك اجازوا فاداراتم وامتلات
واستهزت وان اولياؤه تمكتب بالحذف وكل
ذلك لا يجوز ولا تحل التلاوة به لمخالفته اللغة
وعدم صحة نقله وانما جاز ما جاز منه بشرط
صحته عند ائمة العربية وعلماء القراءة كما قدمنا

وغافر
وكذا اعلى من اناى
ومن تلقناى وايتاى
ومن ورائى بالياء